السنة الثانية • العدد 26 • مارس 2017

رؤى مصرية
Egyptian Visions

تحليلات متخصصة وحوارات

سلسلة شهرية تُعنى بتقديم تحليلات متخصصة حول الظواهر والقضايا المصرية فى المجالات المختلفة، إضافة إلى الأحداث الإقليمية أو الدولية ذات الصلة أو التأثير على مصر. وذلك من خلال رؤى ووجهات نظر مصرية.

الآراء الواردة في المطبوعة لا تعبر بالضرورة عن رأي «رؤى مصرية»، ولا عن رأي «مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية».

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من مادة المطبوعة دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون الاتفاق المسبق مع المركز.

تصدر عن:

مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية
Al-Ahram Center for Social and Historical Studies

عن مؤسسة:

الأهرام

رئيس مجلس الإدارة
أحمد السيد النجار

•

مدير المركز ورئيس التحرير
هانئ رسلان

•

مدير التحرير
محمود حمدى أبو القاسم

•

المستشار الفني
أحمد اللباد

•

سكرتارية
إيمان أحمد

•

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
2015/24210

شارع الجلاء، القاهرة 11511
جمهورية مصر العربية
هاتف: 27705331-2-20+
فاكس: 27705533-2-20+

طبع بمطابع الأهرام، قليوب
حقوق الطبع محفوظة للمركز

المحتويات

أفريقيا: تحولات داخلية وتأثيرات خارجية

■ **الطموح الجماعي:**
مسارات العمل الاقتصادى الأفريقى ومعوقاته
د. سالى محمد فريد 4

■ **الانتقال المتعثر:**
مآلات الديمقراطية في أفريقيا
د. نجلاء مرعى 12

■ **العنف المتزايد:**
حالة الإرهاب فى أفريقيا
د. أميرة محمد عبد الحليم 16

■ **الأدوار المتنافسة:**
القوى الإقليمية الصاعدة وإدارة الصراعات في شرق أفريقيا
محمود زكريا محمود 21

■ **الفرص المهدرة:**
أسباب تراجع العلاقات العربية الأفريقية وعوامل تحفيزها
هانى سليمان 30

■ **مساهمات بلا جدوى:**
المساعدات الخارجية لأفريقيا وأثرها على التنمية
هويدا أوسى 38

■ **التنافس الأمريكى الصينى على أفريقيا:**
المظاهر والتداعيات
د. سامى السيد أحمد محمد 42

■ **المحاور المتصارعة:**
التنافس الإقليمي على النفوذ فى أفريقيا
هدير عبد المقصود 49

■ **مداخل جديدة:**
عودة الدور الروسى إلى أفريقيا
د. باسم رزق 53

هذا العدد

تشهد الساحة الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة تحولات داخلية عميقة، بدأت بتعرض دول القارة للموجة الثالثة من التحول الديمقراطى، وشروع العديد من دول القارة فى التخلى عن حكم الحزب الواحد، وعن الحكومات العسكرية التى أعقبت الاستقلال منذ ستينيات القرن الماضى، وقد جاء هذا التحول فى سياق تطلع أفريقيا إلى تحقيق التنمية والخروج من إرث الأزمات المعقدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى خلفتها تلك الحكومات. لكن خرجت أفريقيا من تلك الحالة؛ لتخضع إلى إملاءات المنظمات الدولية، التى فرضت على دول القارة برامج اقتصادية وسياسية أحدثت تحولات مهمة فى بعضها، وتركت أخرى تعانى من الأزمات، وقد كان ذلك من دوافع البحث عن تطوير مشروع تكامل على مستوى القارة لإيجاد حلول من الداخل لهذا الواقع المأزوم.

ورغم ما تتيحه أفريقيا من فرص واعدة، فإن حالة الضعف التى تعانى منها دولها، قد جعلتها عرضة لتهديدات ومخاطر متعددة، تضر أقاليمها المختلفة، بداية من تصاعد موجات الإرهاب، الذى أخذ يفرض نفسه على الواقع الأفريقى مستفيداً من انهيار الدولة فى بعض أقاليم القارة، ومروراً بانتشار تجارة السلاح والمخدرات، والاتجار فى البشر، والأنشطة غير المشروعة..إلخ

ليس هذا فحسب بل إن الوضع الدولى المستجد بعد هيمنة الولايات المتحدة على السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، قد أحدث تحولات جوهرية على مستوى القارة الأفريقية من حيث انهيار التحالفات القديمة، والدخول فى أنماط جديدة من التحالفات الدولية والإقليمية، وتوزيع الأدوار. وكون أفريقيا أرضًا خصبة لعديد الفرص والاستثمارات بحكم مواردها الطبيعية وأسواقها المفتوحة، بجانب أهميتها الإستراتيجية والسياسية بحكم موقعها الجغرافى، فإنها فتحت شهية القوى الدولية الكبرى فى النظام الدولى وكذلك القوى الصاعدة، فضلا عن القوى الاستعمارية السابقة، إلى الاندفاع نحو إفريقيا وفق رؤى إستراتيجية لتعظيم المكاسب وتوسيع النفوذ.

ويبقى فى الأخير أن نتوجه بالشكر لكل الخبراء والباحثين الذين شاركوا معنا فى إعداد هذا الملف وإخراجه على هذا النحو، وبخاصة الدكتورة أميرة عبد الحليم الخبيرة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لدورها الأساسى فى إعداد هذا الملف.

المحرر

التنافس الأمريكى الصينى على أفريقيا: المظاهر والتداعيات

د. سامى السيد أحمد محمد

مدرس العلوم السياسية – معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة

تعتبر القارة الأفريقية ساحة للتنافس الدولى، وقد تغيرت وتيرة هذا التنافس عبر الفترات الزمنية المختلفة، وفى جميع الأحوال ظلت أفريقيا على الدوام هى الطرف الأضعف في المعادلة حتى مع حصولها في بعض الأحيان على هامش ضئيل للمناورة.

من أجل محاولة لتوضيح وفهم ظاهرة التنافس الدولى على أفريقيا تركز هذه الورقة بشكل موجز على أسباب التنافس الدولى على أفريقيا، وأبرز مظاهره، وأهم أطرافه، وتداعياته.

أولاً- أسباب التنافس الدولى على أفريقيا:

ربما يتساءل البعض لماذا هذا الاهتمام الدولى بأفريقيا التى تساهم فقط بنحو 3,2% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى GDP رغم أنها تشكل نحو 15,9% من سكان العالم [1]، ولا يتجاوز نصيبها من التجارة العالمية (صادرات وواردات) 2,86% [2]، بالإضافة إلى أنها قارة مثقلة بالديون وتعانى نسبة كبيرة من سكانها من الفقر والجهل والمرض؟. وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول إن هناك عوامل عديدة تقف وراء الاهتمام الدولى بأفريقيا،ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين على النحو الآتى:

1. عوامل مرتبطة بالقارة الأفريقية: تحظى القارة الأفريقية بأهمية كبيرة لدى العديد من القوى الدولية بسبب موقعها الجيوستراتيجى الذى جعلها تتحكم في طرق التجارة الدولية التى تربط بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية الهائلة الموجودة داخل القارة والتى لا يزال الكثير منها غير مكتشف، وتساهم القارة الأفريقية بنسبة كبيرة من الإنتاج والاحتياطى العالمى للعديد من الثروات المعدنية، فهى تساهم بنحو 78% من الإنتاج العالمى للألماس وبها 88% من الاحتياطى العالمى المؤكد منه، وتساهم بنحو 54% من الإنتاج العالمى للبلاتنيوم وبها 60% من الاحتياطى العالمى، وتساهم بنحو 20% من الإنتاج العالمى للذهب وبها 42% من الاحتياطى العالمى، وتساهم بنحو 18% من الإنتاج العالمى للكوبالت وبها 55% من الاحتياطى العالمى، وتساهم بنحو 28% من الإنتاج العالمى للمنجنيز وبها 82% من الاحتياطى العالمى، وتساهم بنحو 40% من الإنتاج العالمى للكروم وبها 44% من الاحتياطى العالمى، وتساهم بما يتراوح بين 20-25% من الإنتاج العالمى لليورانيوم، ويوجد بها حوالى 85% من احتياطى صخور الفوسفات، وتساهم بنحو 12% من الإنتاج العالمى للنفط وبها نحو 10% من الاحتياطى العالمى [3]. بالإضافة إلى الثروات الحيوانية والنباتية المتنوعة.

وتمتلك القارة الأفريقية ثروة بشرية هائلة تمتاز بالتنوع العرقى واللغوى والدينى والثقافى بشكل عام، وهذه الموارد البشرية تجعل أفريقيا قارة فتية تتوافر فيها القوى العاملة التى تعتبر أحد المدخلات المهمة للنهضة الشاملة، لاسيما إذا تم تدريبها ورفع كفاءتها بطريقة منظمة وهادفة.

2. عوامل مرتبطة بالقوى الدولية المتنافسة على القارة: هناك مجموعة من الدوافع والأهداف تشترك فيها معظم القوى الدولية المتنافسة على القارة الأفريقية، ومن أهمها ما يأتى:

- الحصول على المواد الخام اللازمة لصناعاتها الوطنية وبأسعار زهيدة، فالمواد الخام الأفريقية تمتاز بأنها ذات جودة عالية مثل النفط الأفريقى، وفى ذات الوقت موقع القارة الأفريقية يجعل عملية النقل منخفضة التكلفة ويسيرة.

- الاستفادة من السوق الأفريقية كمنفذ لتصريف منتجاتها، فالقارة الأفريقية يعيش فيها نحو 1,2 مليار نسمة وهذا يعنى أن طاقتها الاستيعابية كبيرة جدا، وهذا يتم تحت غطاء دمج القارة في الاقتصاد العالمى.

- توسيع دوائر نفوذها الخارجى، وهذا الدافع لم يعد
مقصورا على الدول العظمى ولكنه امتد حتى للدول الإقليمية والصغيرة.

- الترويج للنموذج الذى تتبناه كل دولة من الدول المتنافسة ونشره على نطاق واسع، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يحرصان على نشر النموذج الغربى للديمقراطية في أفريقيا وهو مغاير إلى حد كبير للنموذج الصينى، وفى ذات الوقت تسعى إيران إلى نشر الفكر والمذهب الشيعى في أفريقيا.

- الاستفادة من الكتلة التصويتية الكبيرة التى تمثلها القارة الأفريقية داخل المنظمات والمؤسسات الدولية.

ثانياً- أبرز مظاهر التنافس الدولى على أفريقيا:

المرحلة الراهنة للتنافس الدولى يغلب عليها إلى حد كبير الطابع الاقتصادى، وتتجلى أبرز مظاهر التنافس الدولى على أفريقيا في عدة صور من أهمها ما يأتى:

1. الحرص على توطيد العلاقات الاقتصادية مع دول القارة الأفريقية، وتغليف هذه العلاقات بشعارات الشراكة والمساواة والمنافع المتبادلة.
2. التسابق على تقديم المساعدات المختلفة (التنموية والإنسانية) لدول القارة الأفريقية، والإعلان من جانب بعض الأطراف الدولية أن تلك المساعدات غير مشروطة في محاولة لإقناع الأفارقة بأنها تهدف فقط إلى مساعدتهم على مواجهة أزماتهم المختلفة وتعزيز مسيرتهم التنموية.
3. الحرص على عقد القمم والمنتديات بشكل دورى، وقد صارت تلك القمم محفلا مهما لمناقشة العديد من القضايا محل الاهتمام المشترك من جانب أفريقيا والأطراف الدولية، فضلا عن أنها تحظى بحضور أفريقى كثيف وملحوظ. وتعتبر القمة الفرنسية الأفريقية رقم 27 التى انعقدت في باماكو عاصمة مالى على مدار يومى 13-14 يناير 2017 هى آخر القمم التى تم عقدها حتى كتابة هذا التقرير.
4. التدخل العسكرى المباشر في بعض الدول الأفريقية التى تواجه أزمات وصراعات داخلية، مثل التدخل الفرنسى في مالى وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتدخل حلف الناتو في ليبيا إبان الثورة ضد القذافى.
5. إقامة القواعد العسكرية الأجنبية داخل الأراضى الأفريقية، والحرص على تدعيم التعاون الأمنى والعسكرى مع دول القارة.
6. الحرص على التمدد والانتشار الدبلوماسى فى كافة ربوع القارة وإقامة سفارات في أكبر عدد ممكن من دولها.

ثالثاً- أهم الأطراف الدولية المتنافسة على القارة الأفريقية:

هناك عدد كبير من الأطراف الدولية والإقليمية لديها أطماع ونزعة قوية للتغلغل فى أفريقيا، وحتى بعض الكيانات الصغيرة غير المعترف بها كدولة من جانب المجتمع الدولى لديها هذه النزعة، فعلى سبيل المثال تسعى تايوان عبر ما يسمى بدبلوماسية الدولار للنفاذ إلى أفريقيا وعقدت في سبتمبر 2007 القمة الأولى للمنتدى الاقتصادى الأفريقى التايوانى بمشاركة خمسة رؤساء دول أفريقية. وتعتبر إسرائيل أحد الأطراف الإقليمية التى لديها أطماع دفينة في القارة الأفريقية، وقد لجأت مؤخرا إلى الدخول فى شراكات مع بعض الأطراف الدولية الأخرى لتنفيذ برامج ومشروعات مختلفة داخل أفريقيا تخدم في مجملها الأهداف الإسرائيلية وتُيسر التغلغل الصهيونى في القارة، ويأتى في هذا الإطار توقيع اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO في 14 مايو 2012 بهدف زيادة التعاون فى مجال الأمن الغذائى وإدارة الموارد المائية وتمكين المرأة والتنمية الصناعية فى الدول النامية بما فيها الدول الأفريقية، وبرنامج التعاون الثلاثى الإسرائيلى الأمريكى الإثيوبى للتعاون الفنى في إثيوبيا، ومشروع التعاون الثلاثى الإسرائيلى الألمانى الإثيوبى للتكيف مع التغير المناخى، ومشروع تدريب معلمى المستقبل بالتعاون مع اليونسكو، والتعاون بين الوكالة الإسرائيلية للتعاون من أجل التنمية الدولية "الماشاف Mashav"وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز UNAIDS فى أفريقيا، وغيرها [4].

وقد عكست زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو لكل من أوغندا وكينيا ورواندا وإثيوبيا في يوليو 2016، إصرار إسرائيل على مواصلة التغلغل في أفريقيا مع التركيز على المناطق الأكثر أهمية من الناحية الجيوستراتيجية. وقد عبّر بعض القادة الأفارقة خلال الزيارة عن تأييدهم لحصول إسرائيل على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقى، وتم الترويج لفكرة التعاون الإسرائيلى الأفريقى لمكافحة الإرهاب. فإذا كانت إسرائيل بمساعداتها الواهية قد خدعت بعض القادة الأفارقة بفكرة أنها شريك تنموى، فكيف لهؤلاء أن يعتقدوا أن الدولة الإرهابية الأولى في العالم يمكن أن تتعاون معهم في محاربة الإرهاب؟.

وعلى الجانب الآخر، تعتبر الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى أهم الأطراف الدولية التى تحظى بثقل حقيقى في معادلة التنافس الدولى على أفريقيا، فهى صاحبة النفوذ الأوسع انتشارا في أفريقيا ولديها مصالح كثيفة ومتنامية داخلها، فضلا عن أنها تلعب أدوارا مؤثرة لها تداعيات مختلفة على القارة. وفيما يأتى توضيح لذلك على ثلاثة مستويات.

1. على المستوى الاقتصادى: استطاعت الصين أن تُضاعف حجم تجارتها مع القارة الأفريقية عدة مرات في فترة زمنية قصيرة، ومنذ عام 2009 حلت محل الولايات المتحدة الأمريكية وصارت الشريك التجارى الدولى الأول للقارة الأفريقية، وظل حجم التبادل التجارى بين الجانبين يشهد قفزات كبيرة حتى وصل إجمالى حجم التجارة السلعية بينهما في عام 2014 إلى أكثر من 220 مليار دولار، وفى ذات الوقت بدأ الميزان التجارى الصينى يشهد عجزا متواترا لصالح القارة الأفريقية تجاوزت قيمته خلال الفترة من 2011 حتى 2013 عشرين مليار دولار سنويا، وبلغت قيمته في عام 2014 عشرة مليارات دولار، وتسعى الصين إلى وصول حجم تجارتها مع القارة الأفريقية إلى 400 مليار دولار بحلول 2020. وفى المقابل انخفض بشكل كبير حجم التبادل التجارى بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الأفريقية، لاسيّما في ظل إصرار الجانب الأمريكى على تقليص حجم العجز التجارى مع القارة الأفريقية، وفى عام 2014 بلغ حجم التجارة السلعية بين الجانبين 72,6 مليار دولار، وفي ذلك العام حققت الولايات المتحدة على خلاف المعتاد فائضا تجاريا مع القارة الأفريقية بلغت قيمته 3,4 مليار دولار، وفى عام 2015 واصل حجم التجارة بين الجانبين انخفاضه وتقلص إلى 52,5 مليار دولار وبفائض أمريكى ضئيل قدره 1,7 مليار دولار [5].

وكتكتل دولى يعتبر الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الخارجى الأول للقارة الأفريقية، ويفوق حجم تجارته مع القارة الأفريقية إجمالى حجم تجارة الأخيرة مع الصين والولايات المتحدة معا وبفارق كبير، وفى عام 2014 كان إجمالى حجم التجارة السلعية بين الاتحاد الأوروبى وأفريقيا أكثر من 408 مليارات دولار، وتراجع في عام 2015 إلى نحو 331 مليار دولار، وحقق الاتحاد الأوروبى في ذلك العام على خلاف المعتاد فائضا تجاريا مع القارة الأفريقية قدره 27 مليار دولار [6]. ويبدو أن السمة المشتركة التى تغلب على تجارة الأطراف الثلاثة مع القارة الأفريقية أنها تتركز بشكل كبير في عدد محدود من الدول الأفريقية المنتجة للنفط أو التى لديها ثروات طبيعية ومعدنية، وبالتالى تشكل هذه المواد غالبية الصادرات الأفريقية للأطراف الثلاثة، فعلى سبيل المثال يمثل النفط الأفريقى حوالى 30% من إجمالى واردات النفط الصينية والأمريكية كل على حدة، ووفقا لتقديرات المفوضية الأوروبية فإن النفط والغاز شكلا حوالى 63,8% من إجمالى الصادرات الأفريقية لأوروبا خلال عام 2013 [7].

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر، أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الصادر في عام 2016 إلى أن إجمالى حجم الاستثمار الأمريكى المباشر U.S. FDI Stock في القارة الأفريقية وصل في نهاية عام 2014 إلى 64 مليار دولار، في حين وصل حجم الاستثمار الصينى المباشر في القارة إلى 32 مليار دولار– ولكن التقديرات غير الرسمية ترى أنه لا يقل عن 60 مليار دولار-وتسعى الصين إلي وصول حجم استثماراتها المباشرة في أفريقيا 100 مليار دولار بحلول عام 2020. وتصدرت المملكة المتحدة قائمة المستثمرين في القارة الأفريقية حيث بلغ إجمالى حجم استثمارها الأجنبى المباشر في أفريقيا 66 مليار دولار، في حين بلغ حجم الاستثمار الفرنسى 52 مليار دولار، والإيطالى 19 مليار دولار، والألمانى 13 مليار دولار [8]. وقد بلغ إجمالى حجم الاستثمار الأجنبى المباشر للاتحاد الأوروبى في أفريقيا في نهاية عام 2012 نحو 221 مليار يورو أو ما يعادل 48% من إجمالى أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا وفقا لتقديرات الاتحاد الأوروبى [9]. وفى 14 سبتمبر 2016 اقترحت المفوضية الأوروبية خطة طموحة للاستثمار الخارجى الأوروبى External Investment Plan لدعم وتشجيع الاستثمار في شركاء الاتحاد الأوروبى في أفريقيا ودول الجوار الأوروبى عبر نموذج جديد لشراكة القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلعب الصندوق الأوروبى الجديد للتنمية المستدامة European Fund for Sustainable Development دورا محوريا في هذه الخطة، ومن المتوقع أن يقوم الصندوق بتعبئة وحشد استثمارات إضافية عامة وخاصة بقيمة 44 مليار يورو ويمكن أن تصل إلى 88 مليار يورو حتى 2020 [10]. وتتركز الاستثمارات الأمريكية والأوروبية والصينية بشكل كبير في قطاع التعدين الأفريقي، فعلى سبيل المثال تشير البيانات الرسمية الأمريكية إلى أن قطاع التعدين استحوذ بمفرده على 41,2 مليار دولار (أو ما يعادل 64%) من إجمالى الاستثمار الأمريكى المباشر في أفريقيا في نهاية عام 2014 [11].

وتقدم الصين مساعدات غير مشروطة للقارة الأفريقية أغلبها في شكل قروض (بدون فوائد ومُيسّرة) إلى جانب المنح، وتخصص ما يقرب من نصف مساعداتها الخارجية التى تقدمها على مستوى العالم للقارة الأفريقية. ونظرا للخلط الشديد بين المساعدات والاستثمارات الصينية في أفريقيا وعدم إصدار الحكومة الصينية بيانات تفصلية قاطعة في هذا الشأن؛ تتفاوت التقديرات حول الحجم الفعلى للمساعدات السنوية التى تقدمها الصين للقارة الأفريقية، وأغلب الظن أنها تتراوح ما بين 2,5 إلى 3 مليارات دولار سنويا. وخلال كلمته أمام القمة السادسة لمنتدى التعاون الصينى الأفريقى تعهد الرئيس الصينى شي جينبينج بتقديم 60 مليار دولار كمساعدات مالية لأفريقيا [12].

وفى المقابل، تفرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى شروطا متنوعة على الدول الأفريقية التى تقدم لها مساعدات. وتخصص الولايات المتحدة حوالى ربع مساعداتها الخارجية للقارة الأفريقية، وخلال عام 2015 قدمت الولايات المتحدة مساعدات لأفريقيا قيمتها 9,82 مليار دولار (8,26 مليار دولار لأفريقيا جنوب الصحراء و 1,56 مليار دولار لدول شمال أفريقيا)، أو ما يعادل 26,9% من إجمالى المساعدات الأمريكية المقدمة على مستوى العالم خلال ذلك العام والتى بلغت

قيمتها 36,39 مليار دولار، وفي طلب الموازنة المقدم للكونجرس عن السنة المالية 2017 طالبت إدارة أوباما بتخصيص مساعدات لأفريقيا قيمتها 8,75 مليار دولار (7,10 مليار دولار لأفريقيا جنوب الصحراء و 1,56 مليار دولار لشمال أفريقيا) أو ما يعادل نحو 21% من إجمالى المساعدات الأمريكية المتوقعة على مستوى العالم خلال ذلك العام (41,61 مليار دولار) [13]. ومن قبل طالبت الإدارة الأمريكية في طلب الموازنة للسنة المالية 2016 بتخصيص مساعدات لأفريقيا قيمتها 8,52 مليار دولار(6,88 مليار دولار لأفريقيا جنوب الصحراء و 1,64 مليار دولار لشمال أفريقيا)، أو ما يعادل نحو 22,8% من إجمالى المساعدات الأمريكية التى تمت المطالبة بها لذلك العام (37,24 مليار دولار) [14]. ويخصص الاتحاد الأوروبى في المتوسط نحو 40% من إجمالى مساعداته التنموية الرسمية للقارة الأفريقية، وعلى مدار سبع سنوات خلال الفترة من 2007 حتى 2013 قدم الاتحاد ودوله الأعضاء مساعدات تنموية للقارة الأفريقية بلغت قيمتها 141 مليار يورو، أى أنه في المتوسط قدم للقارة أكثر من 20 مليار يورو سنويا كمساعدات تنموية، بالإضافة إلى مساعدات أخرى إنسانية[15].

وتلك المساعدات التى تقدمها الأطراف الدولية الثلاثة للقارة الأفريقية ليست من باب السخاء والكرم ولكنها تنطوى على تحقيق أهداف مختلفة تخدم في مجملها المصالح الوطنية لكل طرف من الأطراف الدولية المانحة قبل أن تخدم القارة الأفريقية.

2. على المستوى العسكرى والأمنى: حظيت القارة الأفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر باهتمام أمريكى واضح على المستوى العسكرى والأمنى، وتجسد ذلك في إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتى منذ عام 2002، ثم إطلاق القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة لأفريقيا AFRICOMالتى بدأت في ممارسة مهامها في عام 2008 وتبحث عن مقر دائم لها داخل أفريقيا، والتنسيق الأمنى مع الكثير من الدول الأفريقية لمجابهة الخلايا الإرهابية، وإطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تقديم مساعدات للدول الأفريقية لتطوير قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب مثل مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا ومبادرة الساحل الأفريقى التى تحولت إلى مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، بالإضافة إلى نشر بعض القوات والخبراء العسكريين الأمريكيين في عدة دول أفريقية، وتنفيذ بعض الضربات الجوية ضد العناصر الإرهابية مثل الضربات التى قامت بها مؤخرا طائرتان حربيتان أمريكيتان طراز B-2في 18 يناير 2017 على معسكرات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في ضواحى مدينة سرت الليبية، وقد أسفرت على حد قول بيتر كوك Peter Cook، المتحدث باسم البنتاجون، عن مقتل نحو 80 شخصا على الأقل [16]. ويبدو أن إدارة الرئيس الأمريكى الجديد دونالد ترامب ستعطى مزيدا من الاهتمام للملف الأمنى والعسكرى بما في ذلك التدخل العسكرى غير البرى أو غير المباشر في أفريقيا، وذلك من خلال استمرار – وربما تكثيف-الضربات الجوية ضد الجماعات التى تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية، ودعم الجهود الأفريقية الرامية إلى محاربة الإرهاب.

واهتم الاتحاد الأوروبى بتوطيد علاقاته الأمنية والعسكرية مع القارة الأفريقية، وأكد أن من مصلحته مساعدة القارة على تجاوز تحدياتها الأمنية المختلفة من منطلق أنها تنعكس سلبا على الأمن الأوروبى بحكم الجوار الجغرافى، وأطلق الاتحاد الأوروبى شراكة مع القارة في مجال السلم والأمن، وقدّم عبر مؤسسة السلم الأفريقى African Peace Facility التى أنشأها في عام 2004 دعما ماليا كبيرا يصل إلى نحو مليارى يورو للجهود الأفريقية لحفظ السلم سواء التى قام بها الاتحاد الأفريقى أو المنظمات الإقليمية الفرعية، بالإضافة إلى دعم الجهود الرامية إلى تفعيل الآلية الأفريقية للسلم والأمن. وقام الاتحاد الأوروبى بنشر العديد من العمليات العسكرية والمدنية في القارة الأفريقية، حيث قام بنشر تسع عمليات عسكرية من بينها أربع عمليات ما تزال قائمة في الوقت الراهن (ثلاث عمليات للتدريب العسكرى في الصومال ومالى وفى جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملية أطلنطا لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية)، بالإضافة إلى تسع عمليات مدنية من بينها أربع عمليات ما تزال هى الأخرى قائمة في الوقت الراهن (في الصومال، والنيجر، وليبيا ومالى).

ومن جانبها اهتمت الصين هى الأخرى بالتعاون العسكرى والأمنى مع القارة الأفريقية، وامتد هذا التعاون ليصل إلى نحو 43 دولة أفريقية، وقدمت الصين الدعم للاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمية الفرعية للقيام بدور رائد في مجال تسوية وحل القضايا ذات الصلة بالسلم والأمن الأفريقى، وساندت شعار "الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية" دون تدخل أطراف من خارج القارة. وساهمت الصين بشكل فاعل في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، حيث تشير أحدث البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة في 31 ديسمبر 2016 إلى أن الصين تشارك في سبع عمليات أممية لحفظ السلم في أفريقيا من إجمالى عشر عمليات تساهم فيها الصين على مستوى العالم ومن إجمالى تسع عمليات أممية منتشرة حاليا في أفريقيا، وأن 83,7%من إجمالى القوات الصينية(العسكرية والشرطية والخبراء العسكريين) المشاركة في عمليات حفظ السلم موجودة في أفريقيا، أو ما يساوى 2202 فرد من إجمالى 2630 فردا تنشرهم الصين على مستوى العالم، وبذلك فهى تتفوق وبفارق كبير على باقى الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن مجتمعين من حيث حجم قواتها المشاركة في عمليات حفظ السلم. فالولايات المتحدة لا يزيد عدد قواتها المشاركة في عمليات حفظ السلم الأممية عن 72 فردا من بينهم 45 فردا منتشرون في أفريقيا. كما أن إجمالى عدد القوات الفرنسية المشاركة في عمليات حفظ السلم الأممية لم يتجاوز 872 فردا من بينهم 62 فردا فقط منتشرون في أفريقيا [17]. وأكدت الصين أنها سوف تقدم مساعدات عسكرية مجانية للاتحاد الأفريقى قيمتها 60 مليون دولار على مدار ثلاث سنوات من 2016 حتى 2018، وتدعم عملية تفعيل الآلية الأفريقية للسلم والأمن بما في ذلك زيادة القدرة على التدخل السريع في أوقات الأزمات عبر القوات الأفريقية الجاهزة [18]. وتعتبر

الصين أحد مصادر الإمداد المهمة لواردات السلاح الأفريقية، إلا أن الأمر الذى يثير الريبة هو وصول هذه الأسلحة الصينية للدول التى تشهد صراعات داخلية أو للمناطق المفروض عليها حظر تصدير السلاح من جانب الأمم المتحدة، ورغم أن الصين تنفى ارتكابها أية مخالفات في هذا الصدد فإن الحقائق على الأرض تثبت عكس ذلك، وهناك تقارير رسمية صادرة عن الأمم المتحدة تؤكد ذلك.

3. على المستوى السياسى: تسعى الصين جاهدة لتقديم نفسها للقارة الأفريقية بصورة مختلفة إلى حد كبير عن صورة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وأهم ملامح هذه الصورة أنها دولة نامية، وأنها لا تتدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية، وأنها غير معنية بنمط الحكم السائد في الدول الأفريقية، وأنها تتعامل على أساس المساواة والندية مع الدول الأفريقية وفق منهج تحقيق المكاسب المتبادلة للجميع، فضلا عن أن لديها مفهوما خاصا لحقوق الإنسان مغايرا تماما للمفهوم الأمريكى والأوروبى، بالإضافة إلى أنها تتبنى نمط الحزب الواحد وترفض فكرة فرض نمط التعددية الحزبية على الدول الأفريقية من منطلق أن لكل دولة طبيعتها الخاصة ولها الحق في اختيار النموذج الذى يناسبها. وعلى هذا الأساس استطاعت الصين أن تتمدد وتنتشر في أفريقيا وتقيم علاقات دبلوماسية مع كل دول القارة باستثناء ثلاث دول فقط (بوركينا فاسو، سوازيلاند، ساوتومى وبرنسيب) تعترف بتايوان كدولة مستقلة. وحافظت الصين على التواصل الجماعى المنتظم مع الدول الأفريقية من خلال الزيارات الكثيفة للمسئولين رفيعى المستوى بمن فيهم الرئيس الصينى، وعبر آلية منتدى التعاون الصينى الأفريقى FOCAC الذى ابتكرته الصين في عام 2000 ويعقد كل ثلاث سنوات بالتبادل بين بكين وعواصم الدول الأفريقية، وقد انعقدت قمته السادسة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في الفترة من 3-5 ديسمبر 2015بحضور الرئيس الصينى شي جينبينج وممثلى 50 دولة أفريقية. واتفق الجانبان خلال القمة على تأسيس وتطوير شراكة تعاونية استراتيجية شاملة تقوم على أساس المساواة السياسية، والثقة المتبادلة، والتعاون الاقتصادى الذى يحقق الربح للجميع، والتبادل بين الحضارتين الأفريقية والصينية، وتبادل المساعدات في الشؤون والقضايا الأمنية، بالإضافة إلى التضامن والتعاون فى القضايا الدولية. وفى ختام القمة اعتمد الجانبان إعلان جوهانسبرج وخطة عمل جوهانسبرج للفترة 2016-2018[19].

وفى المقابل، تدخلت الولايات المتحدة بشكل سافر في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وفقدت مصداقيتها عند الكثير من الأفارقة بسبب ازدواجية المعايير وتناقض ممارساتها السياسية مع الشعارات التى تعلنها، فقد طالبت الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالديمقراطية وفى ذات الوقت ساندت نظماً ديكتاتورية، وطالبت الدول الأفريقية باحترام حقوق الإنسان وفى ذات الوقت ارتكبت انتهاكات جسيمة في العراق والصومال وليبيا مؤخرا، وطالبت بضرورة محاسبة المتورطين في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية وفى ذات الوقت أرغمت الدول الأفريقية على توقيع اتفاقات ظالمة تعطى حصانة للجنود الأمريكيين المتورطين في تلك الجرائم من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية. وحاولت إدارة باراك أوباما مراجعة سياسة الولايات المتحدة إزاء القارة الأفريقية للتكيف مع المتغيرات الجديدة بما فيها التمدد والانتشار الصينى في أفريقيا، وأسفرت هذه المراجعة عن بعض التغييرات الشكلية الواهية، فقد بدأت في الترويج لما أسمته "الشراكة والمساواة مع الأفارقة"-وإن كانت في الواقع بعيدة كل البعد عن ذلك-وأطلقت العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين صورة الولايات المتحدة في أعين الأفارقة، كما كثف أوباما زياراته للقارة الأفريقية وقام بأربع زيارات لها (اثنتين خلال فترة ولايته الأولى واثنتين خلال فترة ولايته الثانية)، كما قامت الإدارة الأمريكية بعقد قمة تاريخية هى الأولى من نوعها مع القارة الأفريقية وهى قمة قادة أفريقيا-الولايات المتحدة U.S.-Africa Leaders Summit، التى عقدت فى واشنطن خلال الفترة من 4-6 أغسطس 2014، وحظيت بمشاركة أفريقية كبيرة ورفيعة المستوى، حيث شاركت فيها 50 دولة أفريقية بحضور 36 رئيس دولة و 3 نواب لرؤساء دول و 9 رؤساء حكومات بالإضافة إلى وزيرى خارجية بلدين. وقد عُقدت القمة تحت عنوان "الاستثمار فى الجيل القادم"، بما يعكس الطموح المشترك لدى الشعوب والحكومات فى الولايات المتحدة وأفريقيا لجعل المستقبل أفضل للأجيال القادمة، وذلك من خلال إحراز تقدم ملموس على صعيد السلم والأمن، والحكم الجيد، والتنمية الاقتصادية. وتركزت مشاورات القادة حول كيفية مواجهة التحديات المشتركة وزيادة وتيرة التقدم فى تلك المجالات الرئيسية. وكانت القمة فرصة لإعادة تأكيد تعهد الولايات المتحدة بأن تكون شريكا قويا فى مواجهة تحديات السلم والأمن فى أفريقيا، وتقديم المزيد من الدعم لمشاركة المرأة فى جهود بناء السلم، وكذلك دعم الجهود البرلمانية التى تعزز حقوق المرأة. كما اهتمت الإدارة الأمريكية بالتواصل مع القيادات الأفريقية الشابة وأكدت عزمها إنشاء مراكز إقليمية لتدريبها.

وهناك تشابه كبير بين السياسيات الأوروبية والأمريكية تجاه القارة الأفريقية، سواء على مستوى الطرح النظرى أو الممارسات الفعلية.ولتعزيز الحوار السياسى مع القارة الأفريقية استحدث الاتحاد الأوروبى مجموعة آليات، بما في ذلك قمة الاتحاد الأوروبى– أفريقيا EU-Africa Summit، والتى انعقدت –حتى الآن- أربع مرات كان آخرها قمة بروكسل فى 2-3أبريل 2014 وحظيت بمشاركة أفريقية كبيرة، وتم خلالها اعتماد خارطة طريق للفترة 2014-2017، وأكدت على ضروة تركيز جهود الطرفين على خمسة مجالات تحظى بأولوية هى: السلم والأمن، الديمقراطية والحكم الجيد وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية، والتنمية الشاملة والمستدامة والنمو والاندماج القارى، والقضايا العالمية الطارئة. وأوضحت أنه لابد من تعزيز الحوار السياسى بين أفريقيا والاتحاد الأوروبى للوصول إلى مواقف مشتركة وتنفيذ اقترابات مشتركة لمواجهة التحديات المختلفة وعلى رأسها تحديات السلم والأمن الأفريقى.

وكذلك اجتماعات هيئة المفوضية الأوروبية مع هيئة المفوضية الأفريقية (College-to-College Meetings (C2C، والتى عُقدت بشكل دورى بين الجانبين وكان آخرها الاجتماع الثامن الذى عُقد في أديس أبابا في أبريل 2016، وتم خلاله مناقشة التحديات المختلفة التى تواجه القارتين الأفريقية والأوروبية وسبل مواجهتها.

رابعاً- تداعيات التنافس الدولى على القارة الأفريقية:

تتباين الآراء حول تداعيات التنافس الدولى على القارة الأفريقية، ويمكن التمييز بين وجهتى نظر في هذا الإطار:

1. وجهة النظر الأولى، وهى الأكثر انتشارا ويغلب عليها الطابع السلبى بوجه عام، ويرى أنصارها أن التنافس الدولى سيؤدى حتما إلى المزيد من نهب ثروات القارة واستغلالها وجعلها فريسة للقوى الدولية المختلفة، وبالتالى استمرار حلقات التبعية وزيادة تهميشها وإضعافها في المستقبل من خلال إضاعة الفرص على الأجيال القادمة للاستفادة من الثروات الأفريقية.

2. وجهة النظر الثانية، يغلب عليها الطابع الإيجابى، حيث يرى أنصارها أن هذا التنافس الدولى سيؤدى إلى زيادة أهمية القارة على المستوى الدولى، وسيتيح أمامها المزيد من الفرص بما في ذلك الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات من أطراف مختلفة، بالإضافة إلى زيادة قدرة القارة على المفاضلة بين بدائل عديدة واختيار البديل الأكثر جدوى بالنسبة لها.

ويبدو أننا فى حاجة للدمج بين وجهتى النظر سالفتى الذكر إذا أردنا التعامل مع هذه الظاهرة بصورة أكثر شمولا، فالتنافس الدولى على أفريقيا لا يجعل القارة حكرا على طرف دولى واحد ويعطيها قدراً من المناورة ويتيح لها فرصا محتملة للاستفادة من ذلك الوضع، ولكن على الجانب الآخر فإنه ينطوى على مخاطر حقيقية للقارة الأفريقية، وتزداد فرص استغلالها إذا حدث تنسيق بين الأطراف الدولية المتنافسة عليها، وكذلك إذا لم تقم القارة الأفريقية بوضع استراتيجية محددة وواضحة لمعالجة ومواجهة الآثار السلبية الناجمة عن التنافس الدولى. وهى في حاجة الآن أكثر من أى وقت مضى لاستئناف مسيرة وحدتها والتعامل ككيان واحد مع القوى الدولية المتنافسة عليها فهذه أول خطوة على الطريق الصحيح ■

المراجع:

[1]. European Union, **Eurostat Statistical Books: The European Union and the African Union- A statistical Portrait 2015 edition** (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2015), pp. 14, 11.

2. وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD فإن إجمالى الصادرات السلعية للقارة الأفريقية في عام 2015 بلغ 395,9 مليار دولار من إجمالى الصادرات السلعية العالمية البالغة 16,5 تريليون دولار، وكذلك بلغ إجمالى الواردات السلعية للقارة الأفريقية 555,2 مليار دولار من إجمالى الواردات السلعية العالمية التى بلغت 16,6 تريليون دولار في ذات العام. انظر في هذا الصدد:

United Nations Conference on Trade and Development, **UNCTAD Handbook of Statistics 2016** (New York: United Nations, 2016), pp. 2,3.

3. سامى السيد أحمد، **التنافس الأمريكى الصينى على أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة خاصة بالسودان** رسالة دكتوراه (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2013)، ص ص 122-123.

4. سامى السيد أحمد، "الدور المصرى فى أفريقيا فى ظل الأهداف والمصالح المصرية"، ورقة مقدمة إلى **ندوة الاستراتيجية المقترحة لاستعادة الدور المصرى على الساحة الأفريقية فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية** القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، 27 أبريل 2015، ص ص 20-21.

5. انظر: سامى السيد أحمد، **التنافس الأمريكى الصينى على أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة: السودان دراسة حالة** (بغداد: المركز العراقى الأفريقى للدراسات الاستراتيجية، 2016).

6. سامى السيد أحمد، "سياسات وآليات الاتحاد الأوروبى تجاه قضايا السلم والأمن الأفريقى: الأبعاد والآثار"، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر أفريقيا آفاق جديدة**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 25-27 مايو 2016، ص 3.

7. Dominic Dudley, "Trading Places", in African Union, **Invest in Africa 2015** (Washington D.C.: African Union Representational Mission to the United States of America&newsdeskmedia, 2015) p. 52. http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/pubs/2015investinafrica.pdf

[8]. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **World Investment Report 2016: Investor Nationality-Policy Challenges** (New York: United Nations, 2016), p. 38. At: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2016_en.pdf

9. European Union, **The Africa-EU Partnership: 2 Unions, 1 Vision, Summit Edition 2014** (Luxembourg: Publications Office of the EU, 2014), p. 9.

10. European Commission, **EU External Investment Plan**, State of the Union 2016, pp. 1-2. https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/state_of_the_union_2016_external_investment_plan_factsheet.pdf
11. Nathan R. Hansen and Ricardo Limés, "U.S. Direct Investment Abroad for 2012–2014Detailed Historical-Cost Positions and Related Financial Transactions and Income Flows",**Survey of Current Business**, Vol. 95, No. 9, September 2015, p. 5. Available at:https://www.bea.gov/scb/pdf/2015/09%20September/0915_outward_direct_investment_detailed_historical_cost_positions.pdf
12. Forum on China-Africa Cooperation, **Spotlight: Xi's Proposals Chart Course for Future Sino-African Ties**, Johannesburg, December 7, 2015. Available at: http://www.focac.org/eng/ltda/dwjbzjjhys_1/t1321740.htm
13. U.S. Department of State, **FY 2017 Congressional Budget Justification-Foreign Assistance Summary Tables** (Washington, D.C.: U.S Department of State, 9 February 2016), pp. 7, 9, 12, 14. at: https://2009-2017.state.gov/documents/organization/252735.pdf
14. U.S. Department of State, **FY 2016 Congressional Budget Justification-Foreign Assistance Summary Tables** (Washington, D.C.: U.S Department of State, 9 February 2015), p. 13, 15. at: https://2009-2017.state.gov/documents/organization/238223.pdf
15. سامى السيد أحمد، "سياسات وآليات الاتحاد الأوروبى...، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.
16. Xinhua, **US Airstrikes Kill Dozens IS Fighters in Libya's Sirte**, Tripoli, 24/1/2017. At:http://www.focac.org/eng/zjfz/fzsz/t1433068.htm
17. United Nations, **UN Mission's Summary Detailed by Country** (New York: UnitedNations, 31 December 2016), pp. 9-10, 15, 43-44. Available at:http://www.un.org/en/peacekeeping/contributors/2016/dec16_3.pdf
18. The Forum on China-Africa Cooperation, **Johannesburg Action Plan (2016-2018)-Combined Draft Version of Africa and China**, Johannesburg, December 5, 2015, p. 34. At: https://www.cbd.int/financial/southsouth/china-africa2016_2018.pdf
19. **Ibid**., pp. 1, 2.